

الملحق ٣

مشروع جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم

الديباجة

- ١ - نحن، المشاركون في "المؤتمر العالمي للعلوم للقرن الحادي والعشرين: التزام جديد"، المجتمعين في بودابست، المجر، في الفترة من ٢٦ يونيو/حزيران إلى ١ يوليو/تموز ١٩٩٩، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجلس الدولي للعلوم (إيكسو)، نعلن ما يلي:
- ٢ - إن التقدم على طريق تحقيق أهداف السلام الدولي والرفاهية المشتركة للبشرية غاية من أسمى وأنبى غايات مجتمعاتنا. وقد كان إنشاء اليونسكو وإيكسو قبل ما يزيد على نصف قرن، بمثابة رمز ينم عن التصميم الدولي على تحقيق هذه الأهداف من خلال العلاقات العلمية والتربوية والثقافية بين شعوب العالم.
- ٣ - ولا تزال الأهداف المذكورة أعلاه صحيحة وصالحة كما كانت قبل خمسين سنة مضت. ولكن، لئن كانت وسائل تحقيقها قد تحسنت إلى حد كبير على مدى نصف قرن من التقدم العلمي والتكنولوجي، فقد تعاظمت بالمثل الصعوبات والمخاطر التي تتهددها. وفي نفس الوقت تغيرت السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدورها تغيراً عميقاً، وبات من الضروري السعي جماعياً إلى تحديد ومتابعة دور العلوم (العلوم الطبيعية كالعلوم الفيزيائية وعلوم الأرض وعلم الأحياء، وعلم الطب البيولوجي، والعلوم الهندسية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية) في هذه الظروف المتغيرة، وفي هذا تكمن أسس الالتزام الجديد.
- وإذ اعتمدنا "الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية" واستلهمنا "المذكرة التمهيدية لجدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم"،
- ٤ - فقد اجتمعت كلمتنا. بالاتفاق العام، على اعتماد "جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم" هذا، كمبادئ توجيهية وأدوات عمل لتحقيق الأهداف المبينة في الإعلان.
- ٥ - وإننا نرى أن المبادئ التوجيهية للعمل الواردة فيما يلي توفر إطاراً لتناول المشكلات والتحديات التي يواجهها البحث العلمي والفرص المتاحة أمامه، ولتعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، وطنية ودولية على السواء، بين جميع الأطراف المشاركة في الجهود العلمية. ويجب أن تكون جهود البحث والشراكات هذه متمشية مع احتياجات البشرية وتطلعاتها وقيمها، وأن تكفل احترام الطبيعة والأجيال القادمة، سعياً إلى تحقيق السلام الدائم والإنصاف والتنمية المستدامة.

١ - العلم من أجل المعرفة؛ والمعرفة من أجل التقدم

٦ - إننا نعاهد أنفسنا بالعمل على تقدم المعرفة. ونحن نريد أن تكون هذه المعرفة في خدمة البشر أجمعين، وأن تتيح تحسين نوعية الحياة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

١,١ دور البحوث الأساسية

٧ - على كل بلد أن يسعى إلى التزود بمؤسسات علمية ذات مستوى رفيع قادرة على توفير التسهيلات اللازمة للبحث والتدريب في مجالات ذات أهمية خاصة. وفي الحالات التي تكون فيها البلدان عاجزة عن إنشاء مثل هذه المؤسسات، ينبغي أن تلقى الدعم اللازم من المجتمع الدولي من خلال التشارك والتعاون.

٨ - ينبغي أن تُدعم إدارة البحث العلمي بإطار قانوني مناسب على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد تكتسي حرية الرأي وحماية الحقوق الفكرية أهمية خاصة.

٩ - ينبغي أن تعزز أفرقة ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية المعنية أنشطتها التعاونية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تحقيق ما يلي: تيسير التدريب العلمي؛ والتشارك في المرافق الباهظة التكاليف؛ وتعزيز نشر المعلومات العلمية؛ وتبادل المعارف والبيانات العلمية، لا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ والعمل المتضافر من أجل حل المشكلات العالمية.

١٠ - ينبغي للجامعات أن تكفل تركيز برامجها في جميع حقول العلم على التعليم وعلى البحث معا، وعلى أوجه التآزر بينهما، وأن تجعل البحث جزءا من تعليم العلوم. وينبغي أيضا أن يكون التدريب على مهارات الاتصال والإلمام بالعلوم الاجتماعية جزءا من تعليم العلميين.

١١ - وفي السياق الجديد لتزايد العولمة والترابط الشبكي على الصعيد الدولي، فإن الجامعات لا تجد أمامها فرصا جديدة فحسب، بل إنها تواجه أيضا تحديات. فعلى سبيل المثال، تؤدي الجامعات دورا متزايد الأهمية في مجال التجديد والابتكار. وهي المسؤولة عن تعليم القوة العاملة ذات الكفاءة العالية في المستقبل، وعن تزويد طلابها بالقدرات اللازمة للتعامل مع القضايا العالمية. وينبغي للجامعات أيضا أن تتحلى بالمرونة وأن تستوفي معارفها بانتظام. وينبغي للجامعات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة أن تكثف التعاون فيما بينها، وذلك من خلال ترتيبات التوأمة على سبيل المثال. ويمكن لليونسكو أن تضطلع في هذا الصدد بدور مركز لتبادل المعلومات وهيئة تنسيق.

١٢ - تُحث البلدان والوكالات المانحة في منظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون من أجل تحسين نوعية وفعالية دعمها للبحوث في البلدان النامية. وينبغي أن تنصّب جهودها المشتركة على تعزيز نظم البحث الوطنية. مع مراعاة الأولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم.

١٣ - تضطلع المنظمات المهنية للعلميين، مثل الأكاديميات الوطنية والدولية والاتحادات العلمية والجمعيات العلمية. بدور هام في تعزيز البحوث، وهو دور ينبغي أن يعترف لها به على نطاق واسع وأن تحظى من أجله بالدعم الحكومي المناسب. وينبغي تشجيع هذه المنظمات على تعزيز

التعاون الدولي فيما يخص القضايا ذات الأهمية العالمية. كما ينبغي تشجيعها على الدفاع عن حرية العلميين في التعبير عن آرائهم.

١,٢ القطاع العام والقطاع الخاص

١٤- ينبغي أن تقوم الحكومات، عن طريق آليات تشاركية تشمل جميع القطاعات ذات الصلة والأطراف المعنية، بتحديد احتياجات البلد وإعطاء الأولوية لدعم بحوث القطاع العام اللازمة لإحراز التقدم في شتى المجالات، وأن توفر تمويلًا ثابتًا لهذا الغرض. وعلى البرلمانات أن تعتمد التدابير المناسبة والميزانيات الكافية في هذا الصدد.

١٥- على الحكومات والقطاع الخاص السعي إلى إيجاد توازن مناسب بين مختلف آليات تمويل البحث العلمي، كما يتعين استكشاف أو تعزيز سبل جديدة للتمويل عن طريق اعتماد الخطط التنظيمية والتشجيعية المناسبة، على أن تقام الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أسس مرنة، وأن تضمن الحكومات إمكانية الانتفاع بالمعارف المحصلة من هذه البحوث.

١٦- ينبغي إقامة حوار وثيق بين الجهات المانحة والجهات المتلقية للتمويل المخصص لقطاع العلم والتكنولوجيا. وينبغي أن توثق الجامعات ومعاهد البحوث وقطاع الصناعة التعاون فيما بينها؛ وينبغي التشجيع على تمويل المشروعات العلمية والتكنولوجية كوسيلة لتحقيق تقدم المعرفة ودعم الصناعة القائمة على العلوم.

١,٣ تشاطر المعلومات والمعارف العلمية

١٧- ينبغي أن يلتزم العلماء ومؤسسات البحوث والجمعيات العلمية المتخصصة وسائر المنظمات غير الحكومية المعنية بزيادة التعاون الدولي، بما في ذلك تبادل المعارف والخبرات. ويتعين، على وجه الخصوص، تشجيع ودعم المبادرات الرامية إلى تسهيل انتفاع العلميين والمؤسسات في البلدان النامية بمصادر المعلومات العلمية. وينبغي القيام بمبادرات لدمج العمليات والفئات المحرومة الأخرى في بلدان الجنوب وبلدان الشمال في الشبكات العلمية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تُبذل الجهود على نحو يكفل إتاحة الانتفاع بنتائج البحوث الممولة من القطاع العام.

١٨- ينبغي للبلدان التي تملك الخبرة اللازمة أن تشجع اقتسام المعارف ونقلها، لا سيما عن طريق تقديم الدعم لبرامج محددة تستهدف تدريب العلميين في العالم أجمع.

١٩- ينبغي تيسير نشر نتائج أنشطة البحث العلمي التي تنفذ في البلدان النامية، وتوزيعها على نطاق أوسع بمساعدة البلدان المتقدمة، وذلك من خلال التدريب، وتبادل المعلومات، وتطوير خدمات ببيولوجرافية ونظم للمعلومات تلبي على نحو أفضل احتياجات الأوساط العلمية في مختلف أنحاء العالم.

٢٠- ينبغي لمؤسسات البحوث والمؤسسات التعليمية أن تراعي التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال وأن تقيم تأثيرها وتعزز استخدامها، وذلك مثلًا عن طريق تطوير النشر الإلكتروني وإنشاء

بيئات افتراضية للبحث والتعليم أو مكتبات رقمية. وينبغي تطويع مناهج تعليم العلوم بحيث تراعي تأثير هذه التكنولوجيات الجديدة على النشاط العلمي. كما ينبغي النظر في إنشاء برنامج دولي لتعليم العلوم والتعليم المهني على شبكة انترنت، الى جانب النظام التقليدي، وذلك للتعويض عن محدودية البنية الأساسية للتعليم، وإيصال تعليم جيد للعلوم إلى المناطق النائية.

٢١- ينبغي أن تُشرك الأوساط البحثية في مناقشات منتظمة مع أوساط النشر والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات لضمان ألا يفقد الأدب العلمي أصالته وسلامته من جراء تطور نظم المعلومات الإلكترونية. إن نشر المعارف العلمية وتشاطرها يمثلان جزءاً أساسياً من عملية البحث، ومن ثم ينبغي للحكومات ووكالات التمويل أن تكفل تغطية تكاليف البنى الأساسية اللازمة وغيرها من التكاليف في إطار الميزانيات المخصصة للبحوث. ومن الضروري أيضاً توفير الأطر القانونية الملائمة.

٢ - تسخير العلم لخدمة السلام والتنمية

٢٢- يصدق القول اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بأن العلوم الطبيعية والاجتماعية وتطبيقاتها تعدّ عاملاً أساسياً في التنمية. وإن التعاون بين العلميين في العالم أجمع يقدم إسهاماً قيماً وبناءً في تحقيق الأمن العالمي وفي تنمية التفاعلات السلمية فيما بين مختلف الأمم والمجتمعات والثقافات.

٢,١ تسخير العلم لتلبية حاجات الإنسان الأساسية

٢٣- ينبغي أن تدرج البحوث الهادفة بالتحديد إلى تلبية حاجات السكان الأساسية كبند دائم في جدول أعمال التنمية في كل بلد. وينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لدى تحديد أولويات مشروعاتها البحثية، ألا تكتفي بالنظر في احتياجاتها أو مواطن ضعفها من حيث القدرات والمعلومات العلمية فحسب، بل أن تأخذ في الحسبان أيضاً مواطن قوتها من حيث المعارف والدرايات الفنية المحلية ومواردها البشرية والطبيعية.

٢٤- إن تعليم العلم والتكنولوجيا يعدّ عنصراً استراتيجياً في سعي أي بلد إلى امتلاك القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لسكانه. وينبغي أن يتضمن هذا التعليم تدريب الطلبة على استخدام المعارف والمهارات العلمية والتكنولوجية من أجل حل مشكلات محددة وتلبية حاجات المجتمع.

٢٥- وعلى البلدان الصناعية أن تتعاون مع البلدان النامية من خلال مشروعات علمية وتكنولوجية تحدد بصفة مشتركة وتتصدى للمشكلات الأساسية التي يعاني منها السكان في البلدان النامية. وينبغي إجراء دراسات تأثير دقيقة لضمان تخطيط المشروعات الإنمائية وتنفيذها على نحو أفضل. وينبغي أن يتلقى العاملون في مثل هذه المشروعات تدريباً مناسباً لنشاطهم.

٢٦- ينبغي لجميع البلدان أن تتقاسم المعارف وأن تتعاون فيما بينها للتقليل من العزل الصحية التي يمكن تلافيقها في كافة أنحاء العالم. وينبغي أن يقوم كل بلد بتقدير، ومن ثم تحديد، الأولويات الأكثر ملاءمة لظروفه في مجال تحسين الصحة. وينبغي إنشاء برامج بحوث وطنية وإقليمية ترمي إلى تقليل التفاوت في الحالة الصحية بين المجتمعات المحلية، كجمع البيانات عن الأوبئة وغيرها

من البيانات الإحصائية وتبليغ المعلومات عن أفضل الممارسات في هذا المجال إلى أولئك الذين يمكنهم استغلالها.

٢٧- ينبغي النظر في إنشاء آليات مبتكرة ومجدية من حيث التكاليف لتمويل العلوم ولتجميع الموارد والجهود العلمية والتكنولوجية في مختلف البلدان، وذلك لكي تقوم المؤسسات المعنية بتطبيقها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينبغي إنشاء شبكات لتبادل الموارد البشرية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على حد سواء. وينبغي تصميم هذه الشبكات على نحو يشجع العلميين على الإسهام بخبرتهم في بلدانهم ذاتها.

٢٨- وعلى البلدان المانحة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة أن تعزز برامجها ذات الصلة بالعلوم بهدف التصدي للمشكلات الإنمائية الملحة المبينة في "جدول الأعمال في مجال العلوم" مع الحفاظ على مستويات عالية للجودة.

العلم والبيئة والتنمية المستدامة

٢٩- ينبغي للحكومات ووكالات الأمم المتحدة المعنية والأوساط العلمية والمؤسسات العامة والخاصة لتمويل البحوث، أن تعمل، حسب الاقتضاء، على تعزيز أو تطوير البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية للبحوث البيئية. وينبغي أن تشمل برامج البحوث هذه على برامج لبناء القدرات. ومن المجالات التي تتطلب عناية خاصة قضية المياه العذبة والدورة الهيدرولوجية، والتقلبات المناخية، والمحيطات، والمناطق الساحلية، والمناطق القطبية، والتنوع البيولوجي، والتصحر، وإزالة الغابات، والدورات البيولوجية الجيولوجية الكيميائية، والأخطار الطبيعية. وينبغي السعي بقوة إلى تحقيق أهداف البرامج الدولية الحالية للبحوث المتعلقة بالبيئة العالمية في إطار "جدول أعمال القرن ٢١" وخطط العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية. ويجب دعم التعاون بين البلدان المتجاورة أو البلدان ذات الظروف الإيكولوجية المتشابهة من أجل إيجاد الحلول للمشكلات البيئية المشتركة.

٣٠- وينبغي رصد جميع العناصر المكونة للنظام الأرضي رسداً منهجياً على المدى الطويل؛ وهذا يتطلب دعماً أكبر من جانب الحكومات والقطاع الخاص لمواصلة تطوير النظم العالمية لمراقبة البيئة. وتعتمد فعالية برامج الرصد اعتماداً كبيراً على إتاحة الانتفاع على نطاق واسع بالبيانات المستمدة من عمليات الرصد.

٣١- وينبغي أن تحظى البحوث الجامعية للتخصصات، والتي تشترك فيها العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بتعزيز قوي من جانب جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها القطاع الخاص، من أجل دراسة التغيير في البيئة العالمية من حيث علاقته بالإنسان، بما في ذلك آثاره الصحية، وللتوصل إلى إدراك أفضل لمفهوم الاستدامة وفقاً لمقتضيات النظم الطبيعية. ويتطلب التبصر في مفهوم الاستهلاك المستديم تفاعل العلوم الطبيعية مع أخصائيي العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية.

٣٢- ينبغي التقريب بين المعارف العلمية الحديثة والمعارف التقليدية في إطار مشروعات جامعة للتخصصات تتناول العلاقات بين الثقافة والبيئة والتنمية في مجالات مثل صون التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، وفهم الأخطار الطبيعية والتخفيف من آثارها. وينبغي إشراك المجتمعات المحلية وسائر الأطراف الفاعلة المعنية في هذه المشروعات. ويتعين على العلميين كالأفراد وعلى الأوساط العلمية ككل تقديم شروح علمية مبسطة عن هذه القضايا وعن الطرائق التي يمكن بها للعلوم أن تؤدي دورا أساسيا في معالجتها.

٣٣- ينبغي للحكومات أن تعمل، بالتعاون مع الجامعات وبمساعدة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، على توسيع وتحسين التعليم والتدريب والمرافق الخاصة بتنمية الموارد البشرية في مجال العلوم المرتبطة بالبيئة، مع الاستفادة أيضا من المعارف التقليدية والمحلية. ويتطلب ذلك بذل جهود خاصة في البلدان النامية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٣٤- ينبغي أن تشدد جميع البلدان على بناء قدراتها في مجال تقييم المخاطر وقابلية التعرض لها، والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية القصيرة الأجل وكذلك بالأخطار الطويلة الأجل الناجمة عن التغيرات البيئية، وتحسين التهيو لها، والتكيف معها، والتخفيف من آثارها، وإدراج تدبير شؤون الكوارث في التخطيط الوطني للتنمية. بيد أن من المهم ألا يغيب عن أذهاننا أننا نعيش في عالم معقد يكتنفه اللايقين فيما يخص الاتجاهات الطويلة الأجل. ويتعين على أصحاب القرار أن يضعوا هذا الأمر في اعتبارهم، وأن يشجعوا بالتالي تطوير استراتيجيات جديدة للتنبؤ والرصد. وإن المبدأ الوقائي هو مبدأ توجيهي مهم في التعامل مع اللايقينيات العلمية التي لا مفر منها، لا سيما في الحالات التي يمكن أن تكون فيها للأخطار آثار فاجعة أو آثار يتعذر تداركها.

٣٥- يجب على القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي أن يدعموا البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال أنواع التكنولوجيات النظيفة والمستدامة، وإعادة التدوير، وموارد الطاقة المتجددة، والاستخدام الناجع للطاقة. وعلى المنظمات الدولية المختصة، بما فيها اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو)، أن تعزز إنشاء مكتبة افتراضية عن التكنولوجيات المستدامة يكون الانتفاع بها متاحا للجميع.

٢,٣ العلوم والتكنولوجيا

٣٦- ينبغي أن تدعم السلطات الوطنية والقطاع الخاص قيام شركات بين الجامعة والصناعة، تشمل أيضا معاهد البحوث والشركات ذات الحجم المتوسط والصغير والصغير جدا، وذلك من أجل النهوض بالتجديد، والتعجيل باستغلال منافع العلوم، وردّ فوائدها على جميع الأطراف المشاركة.

٣٧- ينبغي أن تشجع المناهج الدراسية في مجال العلوم والتكنولوجيا اعتماد نهج علمي لحل المشكلات. وينبغي تعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة من أجل مساعدة التعليم الهندسي والتعليم المهني المستمر وتعزيز القدرة على التجاوب مع احتياجات الصناعة، وكذلك تأمين دعم قطاع الصناعة لقطاع التعليم.

٣٨- ينبغي أن تعتمد البلدان أفضل الممارسات الكفيلة بتعزيز التجديد، وبأفضل السبل الملائمة لاحتياجاتها ومواردها. فالتجديد لم يعد عملية طويلة تستند إلى وجه واحد من أوجه التقدم في مجال العلوم؛ بل إنه يتطلب نهجا متعدد النظم يشمل إقامة الشراكات والروابط بين العديد من حقول المعرفة والتبادل المستمر للمعلومات بين الكثير من الأطراف الفاعلة. وتشمل المبادرات الممكنة في هذا الصدد استحداث مراكز للبحوث التعاونية، وشبكات للبحوث، ومؤسسات راعية للتكنولوجيا، ورحبات للبحوث، وهيئات استشارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويجب إعداد وسائل خاصة بالسياسة العامة، بما في ذلك اتخاذ مبادرات لتشجيع إقامة نظم وطنية للتجديد لاستجلاء الصلات بين العلم والتكنولوجيا، مع مراعاة التغيرات العالمية الاقتصادية والتكنولوجية. وينبغي أن تعزز السياسة العامة للعلوم إدراج المعارف في الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية. وإن من الضروري معالجة مسألة الابتكار المحلي للتكنولوجيات، انطلاقا من المشاكل الخاصة بالبلدان النامية. وهذا يقتضي أن تتوافر لهذه البلدان الموارد الكافية لكي تصبح منتجة للتكنولوجيات.

٣٩- ينبغي دعم الأنشطة الرامية إلى التعجيل بنقل التكنولوجيا من أجل النهوض بالتنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تيسير حراك المهنيين بين الجامعات وقطاع الصناعة وفيما بين البلدان، وكذلك من خلال إقامة شبكات البحوث والشراكات بين المؤسسات التجارية.

٤٠- ينبغي للحكومات ومؤسسات التعليم العالي أن تتوخى مزيدا من التركيز على التعليم الهندسي والتكنولوجي والمهني، وكذلك على التعليم مدى الحياة، وأن يتم ذلك من خلال التعاون الدولي. وينبغي تحديد مواصفات جديدة للمناهج الدراسية من شأنها أن تلبى احتياجات أرباب العمل وأن تستهوي الشباب. ويمكن لليونسكو أن تحفز المزيد من التفاعل المتناسق والوثيق بين العاملين في مجال العلم والتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم وإنشاء بنية أساسية عالمية للتعليم والبحث في البلدان النامية. وذلك للتخفيف من الآثار السلبية للهجرة غير المتكافئة للعاملين المؤهلين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وكذلك للحفاظ على مستوى جيد للتعليم والبحث في البلدان النامية.

٢,٤ تعليم العلوم

٤١- ينبغي أن تعطي الحكومات أولوية عليا لتحسين تعليم العلوم على كافة المستويات، مع الاهتمام على وجه الخصوص بإزالة آثار التحيز فيه لأحد الجنسين والتحيز ضد الفئات المحرومة، وتوعية الجمهور بأهمية العلوم وتعزيز تبسيطها. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية القدرات المهنية للمدرسين والمربين لمواجهة التغيير، كما ينبغي بذل جهود خاصة لتدارك الافتقار إلى المدرسين والمربين المؤهلين في مجال تعليم العلوم، لا سيما في البلدان النامية.

٤٢- وينبغي أن يتاح لمدرسي العلوم في جميع المستويات وللعاملين في التعليم غير النظامي للعلوم أن يستوفوا معارفهم بانتظام لتمكينهم من القيام بمهامهم التربوية على أكمل وجه.

٤٣- وينبغي أن تقوم نظم التعليم الوطنية بتطوير المناهج الدراسية وأساليب التعليم وموارده، مع مراعاة قضايا الجنسين والتنوع الثقافي، لمواكبة تغير الاحتياجات التعليمية للمجتمعات. وينبغي تعزيز

البحوث في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والدولي من خلال إنشاء المراكز المتخصصة في كافة أنحاء العالم والربط الشبكي فيما بينها، بالتعاون مع اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية المعنية.

٤٤- وينبغي أن تشجع المؤسسات التعليمية مشاركة الطلبة في اتخاذ القرارات التي تهم التعليم والبحوث.

٤٥- ينبغي أن تقدم الحكومات مزيداً من الدعم لبرامج التعليم العالي الإقليمية والدولية وللربط الشبكي بين مؤسسات التعليم العالي الجامعي وبعد الجامعي، مع التركيز بوجه خاص على التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، باعتباره وسيلة هامة لمساعدة جميع البلدان. ولا سيما البلدان الصغيرة وأقل البلدان نمواً، على تعزيز قاعدة الموارد العلمية والتكنولوجية فيها.

٤٦- وينبغي أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور هام في تقاسم الخبرات المتعلقة بالتعليم والتثقيف في مجال العلوم.

٤٧- وينبغي للمؤسسات التعليمية أن تزود الدارسين في مجالات غير علمية بتعليم علمي أساسي. كما ينبغي لها أن توفر فرصاً للتعلم مدى الحياة في مجال العلوم.

٤٨- وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المهنية المعنية أن تعزز أو تستحدث برامج لإعداد الصحفيين العلميين ومسؤولي الاتصال وجميع المعنيين بالتوعية العلمية للجمهور. وينبغي النظر في إنشاء برنامج دولي لتعزيز الثقافة العلمية والمعارف الأساسية في هذا المجال يتاح الانتفاع به للجميع. وذلك لتوفير مدخلات تكنولوجية وعلمية مناسبة وسهلة الفهم من شأنها أن تسهم في تنمية المجتمعات المحلية.

٤٩- وينبغي للسلطات الوطنية ومؤسسات التمويل المعنية أن تعزز دور المتاحف والمراكز العلمية باعتبارها عناصر هامة في التثقيف العلمي للجمهور. ونظراً لمحدودية الموارد في البلدان النامية، ينبغي التوسع في استخدام أسلوب التعليم عن بعد لردف التعليم النظامي وغير النظامي الحالي.

٢,٥ تسخير العلوم لخدمة السلام وحل النزاعات

٥٠- ينبغي أن يتضمن التعليم في جميع مستوياته تلقين مبادئ السلام والتعايش الأساسية. كما ينبغي توعية طلبة العلوم بالمسؤولية الخاصة التي تفرض عليهم الإحجام عن استخدام المعارف والمهارات العلمية في أنشطة تهدد السلام والأمن.

٥١- وينبغي لهيئات التمويل الحكومية والخاصة أن تعزز أو تنشئ مؤسسات بحثية تضطلع ببحوث جامعة للتخصصات في مجالي السلام والتطبيقات السلمية للعلم والتكنولوجيا. كما ينبغي لكل بلد أن يضمن مشاركته في هذا العمل، سواء على الصعيد الوطني أو عن طريق المشاركة في الأنشطة

الدولية. كما ينبغي زيادة الدعم العام والخاص للبحوث عن أسباب الحروب وعواقبها وعن درء النزاعات وتسويتها.

٥٢- وينبغي للحكومات والقطاع الخاص الاستثمار في قطاعات العلوم والتكنولوجيا التي تعالج مباشرة القضايا التي يمكن أن تكون منشأ للنزاعات، مثل استخدام الطاقة والتنافس على الموارد وتلوث الهواء والتربة والمياه.

٥٣- وينبغي أن يتعاون القطاعان العسكري والمدني، بما في ذلك العلميون والمهندسون، في البحث عن حلول للمشكلات التي يسببها تراكم مخزونات الأسلحة والألغام الأرضية.

٥٤- ينبغي تعزيز الحوار بين ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والعلميين بهدف تخفيض الإنفاق العسكري والحد من توجه العلوم نحو التطبيقات العسكرية.

٢,٦ العلم والسياسة

٥٥- ينبغي اعتماد سياسات وطنية تكفل دعم العلوم والتكنولوجيا على أساس منتظم وطويل الأجل، وذلك لتعزيز قاعدة الموارد البشرية في هذا المجال، وإنشاء المؤسسات العلمية، وتحسين تعليم العلوم ورفع مستواه، وإدماج العلم في الثقافة الوطنية، وتطوير البنى الأساسية وتعزيز القدرات في مجالي التكنولوجيا والتجديد.

٥٦- وينبغي تنفيذ سياسات للعلم والتكنولوجيا تولي عناية واضحة للمصلحة الاجتماعية والسلام والتنوع الثقافي والفروق بين الجنسين. وينبغي إنشاء آليات تشاركية ملائمة لتيسير النقاش الديمقراطي بشأن الخيارات الخاصة بالسياسات العلمية. وينبغي أن تشارك النساء بصورة نشيطة في صياغة هذه السياسات.

٥٧- وينبغي لجميع البلدان أن تجري بانتظام تحليلات ودراسات عن السياسات العلمية والتكنولوجية. تراعى فيها آراء جميع القطاعات المعنية في المجتمع، بما فيها آراء الشباب، سعياً إلى تحديد استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية سليمة ومنصفة. وينبغي النظر في إعداد "تقرير عن التكنولوجيا في العالم" كمجلد مرافق لتقرير اليونسكو الحالي عن العلوم في العالم، وذلك لتقديم نظرة عالمية متوازنة عن تأثير التكنولوجيا على النظم الاجتماعية والثقافة.

٥٨- وينبغي للحكومات أن تدعم برامج الدراسات العليا التي تتناول السياسات العلمية والتكنولوجية والجوانب الاجتماعية للعلوم. وينبغي وضع برامج تدريبية للعلميين والمهنيين المعنيين في مجال القضايا القانونية والأخلاقية والقواعد التنظيمية التي توجه أنشطة البحث والتطوير على الصعيد الدولي في بعض المجالات الاستراتيجية مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتنوع البيولوجي، والبيوتكنولوجيا. وينبغي أن تتاح بانتظام للمسؤولين عن التنظيم الإداري وأصحاب

القرار في مجال العلوم فرصة للتدريب ولتجديد مهاراتهم من أجل التجاوب مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الحديث في مجالي العلم والتكنولوجيا.

٥٩- وينبغي أن تعمل الحكومات على تطوير أو إنشاء مرافق إحصائية وطنية قادرة على توفير بيانات سليمة، موزعة حسب الجنس وحسب الفئات المحرومة، عن تعليم العلوم وعن أنشطة البحث والتطوير، وهي بيانات لا بد منها لرسم سياسات فعّالة للعلم والتكنولوجيا. وينبغي أن تحظى البلدان النامية في هذا الصدد بمساعدة المجتمع الدولي، مع الاستفادة من الخبرة التقنية لليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية.

٦٠- وينبغي لحكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تحسن أوضاع المهن العلمية والتعليمية والتقنية، وأن تبذل جهودا دؤوبة لتحسين ظروف العمل، ولزيادة قدرتها على استبقاء علميها المؤهلين وتشجيع استحداث مهن جديدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. كما ينبغي إنشاء أو تطوير برامج لإقامة التعاون مع أبنائها من العلماء والمهندسين والتكنولوجيين الذين هاجروا الى البلدان المتقدمة.

٦١- وينبغي أن تسعى الحكومات الى استخدام الخبرة العلمية على نحو أكثر انتظاما في وضع السياسات المتعلقة بعملية التحول الاقتصادي والتكنولوجي. وينبغي أن يكون إسهام العلماء عنصرا أساسيا في البرامج الرامية الى مساندة التجديد أو في التدابير الرامية الى تحقيق التنمية الصناعية أو إعادة التنظيم الهيكلي للصناعة.

٦٢- إن المشورة العلمية أصبحت تمثل أكثر فأكثر عاملا ضروريا لرسم السياسات الرشيدة في عالم معقد. ومن ثم ينبغي أن ينظر العلماء والهيئات العلمية الى مهمة إسداء المشورة النزيهة المستندة الى المعارف المتوافرة لديهم، باعتبارها مسؤولية هامة تقع على عاتقهم.

٦٣- وينبغي للحكومات على جميع المستويات أن تنشئ، وأن تراجع بانتظام، آليات تكفل الحصول في الوقت المناسب على أفضل مشورة يمكن أن تقدمها الأوساط العلمية، مع الاستعانة بمجموعة واسعة بقدر كاف من أفضل مصادر الخبرة. ويجب أن تكون هذه الآليات مفتوحة وموضوعية وشفافة. وينبغي للحكومات أن تنشر المشورة العلمية في وسائل الإعلام المتاحة للجمهور الواسع.

٦٤- وينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات العلمية الدولية المعنية. على تعزيز العمليات الاستشارية العلمية على الصعيد الدولي باعتبارها عنصرا لازما للإسهام في بناء توافق دولي حكومي في الآراء بشأن السياسات على المستويين الإقليمي والعالمي، وفي تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية.

٦٥- وينبغي لجميع البلدان أن تحمي حقوق الملكية الفكرية، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن الانتفاع بالبيانات والمعلومات عنصر جوهري في تحقيق التقدم العلمي. ولدى وضع إطار قانوني دولي ملائم في هذا المجال، ينبغي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تعمل باستمرار، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، على معالجة مسألة احتكار المعارف، كما ينبغي لمنظمة التجارة العالمية

أن تدرج في الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، أثناء إجراء المباحثات الجديدة بشأنه، أدوات لتمويل التقدم العلمي في بلدان الجنوب، بمشاركة كاملة من الأوساط العلمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضطلع البرامج الدولية لإيكسو والبرامج الدولية الحكومية العلمية الخمسة لليونسكو بدور حفاز من خلال عدة أمور من بينها تحسين التساوق بين جمع البيانات ومعالجتها، وتيسير الانتفاع بالمعارف العلمية.

٣ - العلوم في المجتمع والعلوم من أجل المجتمع

٦٦- ينبغي أن يكون البحث العلمي واستخدام المعارف العلمية موجّهين دائماً نحو تحقيق رفاهية البشر، وأن تُحترم فيهما كرامة الناس وحقوقهم الأساسية، مع المراعاة الكاملة لمسؤوليتنا المشتركة إزاء الأجيال المقبلة.

٣,١ المقننات الاجتماعية والكرامة الإنسانية

٦٧- ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث أن تعزز البحوث الجامعة للتخصصات والرامية بوجه خاص إلى تحديد المشكلات البشرية أو الاجتماعية وفهمها وحلها وفقاً لأولويات كل بلد.

٦٨- وينبغي لجميع البلدان أن تشجع وتدعم بحوث العلوم الاجتماعية لتحسين فهم وإدارة التوترات التي تتسم بها العلاقات بين العلم والتكنولوجيا من جهة، ومختلف المجتمعات ومؤسساتها من جهة أخرى. وينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا مشفوعاً بتحليل اجتماعي لآثاره المحتملة على السكان والمجتمع.

٦٩- وينبغي أن تتسم بنية المؤسسات التعليمية وتصميم مناهجها الدراسية بالانفتاح والمرونة بحيث يتناسبان مع الاحتياجات الناشئة للمجتمعات. وينبغي أن يكون العلميون الشباب مطلعين على مختلف القضايا الاجتماعية وأن يفهموها، وأن يكونوا قادرين على تجاوز حدود مجالات تخصصهم.

٧٠- وينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية الجامعية لطلبة العلوم أعمالاً ميدانية تربط دراساتهم باحتياجات المجتمع وواقعه.

٣,٢ القضايا الأخلاقية

٧١- ينبغي أن تكون الأخلاق والمسؤولية العلمية جزءاً لا يتجزأ من تعليم جميع العلميين وتدريبهم. ومن المهم أن يغرس في نفوس الطلاب نزوع إيجابي نحو التفكير والتنبه والوعي بالإشكاليات الأخلاقية التي قد تواجههم في حياتهم المهنية. وينبغي تشجيع العلميين الشباب بصورة مناسبة على احترام المبادئ والمسؤوليات الأخلاقية الأساسية للعلوم وعلى التمسك بها. وتقع على عاتق لجنة اليونسكو العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا، بالتعاون مع لجنة إيكسو الدائمة المعنية بمسؤولية وأخلاقيات العلوم، مسؤولية خاصة في متابعة هذه القضية.

- ٧٢- وينبغي لمؤسسات البحوث أن تعزز دراسة الجوانب الأخلاقية في العمل العلمي. وثمة حاجة لوضع برامج خاصة للبحوث الجامعة للتخصصات من أجل تحليل ومراقبة المتضمنات الأخلاقية للعمل العلمي ووسائل ضبطه.
- ٧٣- وينبغي للأوساط العلمية الدولية أن تعمل، بالتعاون مع أطراف فاعلة أخرى، على تشجيع نقاش، بما في ذلك نقاش عام، يعزز الأخلاقيات ومبادئ السلوك في مجال البيئة.
- ٧٤- وتُحث المؤسسات العلمية على الالتزام بالمعايير الأخلاقية وعلى احترام حرية العلماء في التعبير عن آرائهم بشأن القضايا الأخلاقية وفي التنديد بالاستخدام الخاطئ للتطورات العلمية أو التكنولوجية أو إساءة استخدامها.
- ٧٥- وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية، لا سيما المنظمات العلمية والبحثية أن تنظم مناقشات، بما فيها مناقشات عامة، بشأن المتضمنات الأخلاقية للعمل العلمي. وينبغي أن يكون العلماء والمنظمات العلمية والبحثية ممثلين تمثيلاً مناسباً في الهيئات المسؤولة عن التنظيم واتخاذ القرارات في هذا المجال. وينبغي تعزيز هذه الأنشطة من الوجهة المؤسسية والاعتراف بها كجزء من عمل العلماء ومسؤوليتهم. وينبغي للرابطة العلمية أن تحدد قواعد أخلاقية لأعضائها.
- ٧٦- وينبغي للحكومات أن تشجع إنشاء آليات مناسبة لمعالجة القضايا الأخلاقية المتعلقة باستخدام المعارف العلمية وتطبيقاتها، ويجب إنشاء هذه الآليات في الأماكن التي لم تُنشأ فيها بعد. وينبغي للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية أن تشجع إنشاء لجان معنية بالأخلاقيات في مجالات اختصاصها.
- ٧٧- وتُحث الدول الأعضاء في اليونسكو على تعزيز أنشطة اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا وضمان تمثيلها المناسب فيهما.
- ٣,٣ توسيع المشاركة في العلوم
- ٧٨- ينبغي للوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والجامعات ومؤسسات البحوث أن تكفل المشاركة الكاملة للنساء في تخطيط الأنشطة البحثية وتوجيهها وإدارتها وتقييمها. ومن الضروري أن تسهم النساء إسهاماً فعالاً في صياغة جدول الأعمال الذي يحدد التوجه المستقبلي للبحث العلمي.
- ٧٩- وينبغي أيضاً تأمين المشاركة الكاملة للفئات المحرومة في كافة جوانب الأنشطة البحثية، بما في ذلك إعداد السياسات العامة في هذا المجال.
- ٨٠- وينبغي لجميع البلدان أن تشارك في جمع بيانات موثوق بها، وبطريقة موحدة دولياً، من أجل إعداد إحصاءات تضم بيانات منفصلة عن مشاركة كل من الجنسين في ميدان العلم والتكنولوجيا، وذلك بالتعاون مع اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية المعنية.

٨١- وينبغي للحكومات والمؤسسات التعليمية أن تقوم، منذ بداية التعلّم وعلى امتداد مراحلها المختلفة، بتحديد وإزالة الممارسات التربوية ذات الآثار التمييزية، بهدف زيادة المشاركة الناجحة للأفراد في العلوم، أيًا كانت قطاعات المجتمع التي ينتمون إليها، بما في ذلك الأقليات والفئات المهمشة.

٨٢- ويجب بذل كل الجهود لإزالة الممارسات التمييزية - العلني منها والمستتر - في الأنشطة البحثية. وينبغي إنشاء بنى أكثر مرونة وانفتاحا لتيسير حصول العلميين الشباب على وظائف في المجالات العلمية. وينبغي تصميم وتنفيذ ومراقبة التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية في جميع الأنشطة العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك ظروف العمل.

٣,٤ العلوم الحديثة وسائر نظم المعرفة

٨٣- يُطلب من الحكومات صياغة سياسات وطنية تتيح استخدام تطبيقات الأشكال التقليدية للتعلّم والمعرفة على نطاق أوسع، مع العمل في الوقت ذاته على ضمان التعويض المناسب في حالة الاستغلال التجاري لهذه المعارف.

٨٤- وينبغي النظر في تقديم المزيد من الدعم للأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والدولي بشأن نظم المعرفة التقليدية والمحلية.

٨٥- وينبغي للبلدان أن تعمل على تحسين فهم واستخدام نظم المعرفة التقليدية، بدلا من الاكتفاء بانتقاء بعض العناصر التي يُعتقد أنها مفيدة لنظام العلوم والتكنولوجيا. وينبغي أن تتدفق المعارف من المجتمعات الريفية وإليها في وقت واحد.

٨٦- وينبغي للمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تكفل استدامة نظم المعرفة التقليدية عن طريق تقديم المساندة الفعالة للمجتمعات التي تمتلك هذه المعرفة وتطورها، ولأساليب حياتها، ولغتها وتنظيمها الاجتماعي وللبينات التي تعيش فيها، مع الاعتراف الكامل بإسهام النساء بوصفهن حافظات لقسم كبير من هذه المعارف.

٨٧- وينبغي للحكومات أن تساند التعاون بين من يمتلكون المعارف التقليدية والعلميين لاستكشاف العلاقات بين مختلف نظم المعرفة، ولتعزير الروابط ذات الفائدة المتبادلة.

المتابعة

٨٨- إننا، نحن المشاركين في المؤتمر العالمي للعلوم، مستعدون للعمل بحزم بغية تحقيق الأهداف المعلنة في الإعلان العالمي بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية، كما أننا نؤيد التوصيات الخاصة بمتابعة المؤتمر والمبينة أدناه.

٨٩- إن جميع المشاركين في المؤتمر يعتبرون "جدول الأعمال" إطارا للعمل، وهم يشجعون الشركاء الآخرين على الانضمام إليه. ومن هذا المنطلق، ينبغي للحكومات ولتنظومة الأمم المتحدة ولجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تستخدم "جدول الأعمال"، أو الأجزاء الملزمة منه، لدى تخطيط

وتنفيذ إجراءات وأنشطة ملموسة تتعلق بالعلوم أو بتطبيقاتها. وبهذه الطريقة سيجري إعداد وتنفيذ برنامج عمل متعدد الأطراف ومتعدد الأوجه حقا. ونحن مقتنعون أيضا بأنه ينبغي للعلميين الشباب أن يوظفوا بدور كبير في متابعة إطار العمل هذا.

٩٠- وإذ يضع المؤتمر في اعتباره نتائج المنتديات الإقليمية الستة عن المرأة والعلوم التي رعتها اليونسكو، فإنه يحدد على أنه ينبغي للحكومات والمؤسسات التعليمية والأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن تعمل، بمساعدة الوكالات الثنائية والدولية، على تأمين المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في كافة جوانب العلوم والتكنولوجيا، والقيام لهذا الغرض بما يلي:

- تعزيز ارتفاع الفتيات والنساء بالتعليم العلمي على جميع المستويات في إطار النظام التعليمي؛
- تحسين ظروف التعيين والاستبقاء والترقية في كافة حقول البحث؛
- القيام، بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بحملات وطنية وإقليمية وعالمية للتوعية بإسهام النساء في العلوم والتكنولوجيا، وذلك للتغلب على القوالب الفكرية الحالية تجاه المرأة لدى العلميين والمسؤولين عن رسم السياسات والمجتمع ككل؛
- القيام ببحوث، معززة بجمع وتحليل بيانات موزعة بحسب الجنس، بغية توفير معلومات توثيقية عن المعوقات والتقدم فيما يتعلق بتوسيع دور النساء في مجال العلوم والتكنولوجيا؛
- مراقبة التنفيذ وتوفير معلومات توثيقية عن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من خلال تقدير الآثار وعمليات التقييم؛
- تأمين تمثيل مناسب للنساء في الهيئات والمنتديات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بوضع السياسات واتخاذ القرارات؛
- إنشاء شبكة دولية للعمليات؛
- مواصلة توفير معلومات توثيقية عن إسهامات النساء في مجال العلم والتكنولوجيا.
- ومن أجل تعزيز هذه المبادرات، ينبغي للحكومة إنشاء آليات مناسبة، في الأماكن التي لم تُنشأ فيها بعد. لاقتراح ومراقبة إدخال التغييرات اللازمة على السياسات دعما لتحقيق هذه الأهداف.

٩١- ويتعين أيضا بذل جهود خاصة لتأمين المشاركة الكاملة للفئات المحرومة في أنشطة العلوم والتكنولوجيا. وتشتمل هذه الجهود على ما يلي:

- إزالة الحواجز القائمة في النظام التعليمي؛
- إزالة الحواجز القائمة في نظام البحوث؛

– التوعية بإسهام هذه الفئات في مجال العلم والتكنولوجيا، بغية التغلب على القوالب الفكرية الحالية؛

– القيام ببحوث، معززة بجمع البيانات، من أجل توفير المعلومات عن المعوقات؛

– مراقبة التنفيذ وتوفير المعلومات عن أفضل الممارسات؛

– تأمين تمثيل هذه الفئات في الهيئات والمنشآت المعنية بوضع السياسات.

٩٢- وعلى الرغم من أن أنشطة المتابعة للمؤتمر سيتولى تنفيذها العديد من الشركاء الذين سيكونون مسؤولين عن أعمالهم، فإنه ينبغي لليونسكو أن تقوم، بالتعاون مع إيكسو - شريكها في الدعوة إلى عقد المؤتمر - بدور مركز لتبادل المعلومات. ولهذا الغرض، ينبغي لجميع الشركاء أن يرسلوا إلى اليونسكو معلومات عن مبادراتهم وأنشطتهم الخاصة بالمتابعة. وفي هذا السياق، ينبغي لليونسكو وإيكسو القيام بمبادرات ملموسة من أجل التعاون العلمي الدولي، لا سيما على أساس إقليمي، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات المانحة الثنائية.

٩٣- وينبغي لليونسكو وإيكسو أن يعرضا "الإعلان العالمي بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية" و"جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم" على المؤتمر العام لليونسكو والجمعية العامة لإيكسو على التوالي، بهدف تمكين كلتا المنظمتين من تحديد وتخطيط أنشطة للمتابعة في برنامجيهما ومن تقديم دعم مكثف لها. وينبغي للمنظمات الشريكة الأخرى أن تتخذ إجراءات مماثلة فيما يخص هيئاتها الرئاسية؛ كما ينبغي أن تُعرض نتائج "المؤتمر العالمي للعلوم" على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٩٤- وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تنفيذ "جدول الأعمال في مجال العلوم" هذا.

٩٥- وينبغي للمدير العام لليونسكو ولرئيس إيكسو أن يكفلا نشر نتائج هذا المؤتمر على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك إرسال "الإعلان" و"جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم" إلى جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وإلى المؤسسات المتعددة الأطراف. ويُشجع جميع المشاركين على الإسهام في عملية النشر هذه.

٩٦- وإننا ندعو إلى زيادة علاقات التشارك بين جميع الأطراف المعنية في مجال العلوم، ونوصي اليونسكو بالقيام، بالتعاون مع شركاء آخرين، بإعداد وإجراء استعراض منتظم لأنشطة المتابعة للمؤتمر العالمي للعلوم. وينبغي على وجه الخصوص أن تقوم اليونسكو وإيكسو معا، وفي موعد أقصاه عام ٢٠٠١، بإعداد تقرير تحليلي، يقدم إلى الحكومات والشركاء الدوليين، عن عائدات المؤتمر وعن تنفيذ أنشطة المتابعة وعن الأنشطة الأخرى التي يتعين الاضطلاع بها.